لما اهملت صارت بصورة ان النافية فيزيد اللبس في بعدها باللام وفعاله
ويسمى اللام المفارقة فان اعملت اوظهر المعني لوجود قرينة رافعة لاحتمال
النفي لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيدا لن يقوم او معنوية كان يكون
الكلام سيق للمدح كقوله انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت
كرام المعادن لم يجب دخولها بل قد يجب تركها كالمثال المذكور وقضية كلامه
في البيت ان هذه اللام هي لام الابتداء وبه صرح في الاوضح وهو مذهب سيبويه
واختاره ابن مالك وذهب بعضهم الى انها لام اخرى اجتلبت للفرق وثمرة
الخلاف تظهر فيما اذا تقدم عليها فعل قلبي كقوله عليه الصلاة والسلام
قد علمنا ان كنت لمؤمنا فمن جعلها لام الابتداء اكسر همزة ان ومن جعلها
لاما اخرى فتحها ومثل ان المشددة في نصب ان الاسم ورفع الخبر لا النافية
للجنس لمشابهتها لها في التوكيد ولزوم الصدر والدخول على الجملة الاسمية
وتسمى لا التبرئة لانها تدل على نفي الجنس فكانها تدل على البراءة منه
وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص بالمضارع والزايدة فلا تعمل شيا
وهي التي دخولها في الكلام كخروجها ويقوله للجنس لا النافية للوحدة فانها
تعمل عمل ليس لكن تقدم ان المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس اي ظهر
فكان الاولى التعبير بلا المحمولة على ان كما قال ابن مالك في نكته على مقدمة
ابن الحاجب قال ويفرق بين ارادة الجنس وغيره بالقرايين والاصل ان لا تعمل
لما تقدم في ما النافية لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس وانما تعمل
بشروط اربعة الاول ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق الثاني
ان لا يدخل عليها جار والثالث والرابع ان لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل
وان يكون هو والخبر نكرتين واليها اشار بقوله لكن عملها خاص بالنكرات

المتصلة

المتصلة بها فلا تعمل في معرفة وما اوهم خلاف ذلك مؤول بها ينا سبه ولا في
نكرة منفصلة فاذا وجدت هذه الشروط عملت وجوبا ان افردت وجوازا ان
كررت ثم اسمها ان كان مضافا نحو لا صاحب علم ممقوت او شبيها به نحو
لا حسنا وجهه في الدار ولا عشرين درهما عندي ظهر نصبه وكان معربا
بالنقاق والمراد بشبيهه ما تعلق به شيء من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء
مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما سمي شبيها بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف
فان كان اسمها غير مضاف الى نكرة ولا شبيهه بان كان مفردا او مثنى او مجموعا
بني معها على ما ينصب به لو كان معربا لتضمنه معنى من الجنسية فان كان
مفرد اللفظ ومعنى او لفظا فقط او جمع تكسير لمذكر او مؤنث بني على الفتح
كما في نحو لا رجل ولا رجال ولا هند في الدار ومنه لا مانع لما اعطيت ولا معطي
لما منعت وبني عليه او على الكسر مع عدم التنوين عند الجمهور ان كان سالما
بالف وتا كما في نحو لا مسلمات وقد روي بهما قوله فلا ذو لا ذات للشيب جمة
فالكسر استصحابا للاصل والفتح نظرا للاصل في بنا المركبات قال المص وهو الذا
والترمحابت عصفور وبني على الياء على الاصح ان كان مثنى او مجموعا على حده
كما في نحو لا رجلين ولا مسلمين عندك وقد تقدم ان لا اذا تكررت كان عملها
جايزا لا واجبا فلذلك قال ولك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله من كل تركيب
تكررت فيه لا واسمها مفرد فتح الاول من الاسمين واذا فتحته ففي الثاني
ثلاثة اوجه الفتح على اعمال لا النافية نحو فلا رفث ولا فسوق بالفتح فيهما
والكلام حينيذ جملتان والنصب على جعلها زايدة وعطف الاسم بعدها
على محل اسم لا قبلها فان جعله نصب نحو لا نسب اليوم ولا خلة بنصب الثاني
والكلام ح جملة واحدة والرفع على اعمالها اعمال ليس او زيادتها وعطف ما بعد

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)